

لننسف فقاعة قيساريا وهرتسليا بقلم علي حيدر

بدلاً من الخطاب الأمني الرأسمالي يتوجب على إسرائيل إرساء خطاب مدني
يعتمد المساواة

من يتأمل الواقع الإسرائيلي الراهن يمكنه أن يلاحظ وجود خطابين مهمين
مسيطرين تتم بلورة كليهما من قبل النخبة وهما يهيمنان على الحيز العام ويحددان
الأجندة ويمليان السياسة الحكومية وطرق عملها.

وفيما يكون الخطاب الأول هو الخطاب العسكري الجبروتي الأمني الذي يتصف
بالقوة والعنف والذي يتمّ التعبير عنه سنوياً من خلال مؤتمر هرتسليا الذي يتناول
ميزان المناعة والامن القومي يكون الخطاب الثاني هو الخطاب الاقتصادي
الرأسمالي التاتشري الذي يتمّ التعبير عنه هو الآخر سنوياً من خلال مؤتمر قيساريا
الاقتصادي السنوي وهو الحدث الذي يدعي منظموه أن "توصياته تتحول إلى
قرارات".

يلتقي في كل عام على هامش أعمال هذين المؤتمرين رجالات السياسة والمرافق
الاقتصادية والأكاديمية والصحافة ومندوبون عن الجهاز الأمني وشخصيات عامة
تداول القضايا الاقتصادية والأمنية مع الإشارة إلى أن كلاً من هذين الخطابين يعزّز
الأخر ويقوّي الغشاء الذي يلفّ الفقاعة من حولهما، ومن هنا فإنّ الخطاب الإسرائيلي
الراهن أسير التخوم المترابطة بين قيساريا وهرتسليا ومن الضروري والجدير
تحريره من هذا القيد في مسعى لابتكار خطاب مدني بديل يضمّ في طياته جميع
المواطنين.

والملاحظ في هذا المضمار هو غياب واستبعاد شرائح سكانية شتى ولا سيما الجماهير العربية من كلا الخطابين المسيطرين. ولذا فإنّ هناك ضرورة حقيقية لإرساء خطاب مدنيّ متنوّر يركّز على المبادئ والأركان الأساسية التي يتسم بها أيّ نظام ديمقراطي يقوم على حقوق الإنسان والمواطن والعدالة الاجتماعية بحيث يضمن لعموم المواطنين فرصة التعبير عن رأيهم وممارسة حقوقهم والمشاركة في صياغة حياتهم.

تترتب على انحصار الخطاب الإسرائيلي في الحيز الأمني القومي الضيق انعكاسات تدق ناقوس القلق مع التتويه إلى الحملة العنصرية الإعلامية التي روّجتها في الآونة الأخيرة حركة "إسرائيل بيتينو" المعارضة لخطة الانفصال والمقصود تلك الحملة التي بدأت برائتها الأولى بتعليق اللافتات والياфطات التي تدعو للانفصال عن أم الفحم في إطار الخطة التي وضعها افيغدور ليبرمان لمقايسة الأراضي وتبادلها. والأنكى منها نتائج الاستطلاع التي اذيعت ضمن البرنامج التلفزيوني "الكابينيت" الذي بث في القنال الثاني حيث افادت أنّ 55% من مواطني الدولة اليهود يؤيّدون خطوة الانفصال عن أم الفحم وأنّ حوالي 28% أعربوا عن استعدادهم للتصويت لصالح حزب يؤيّد نقل أم الفحم إلى السلطة الفلسطينية. وفي المقابل فقد دلّ مؤشر العلاقات العربية اليهودية في إسرائيل للعام 2004 والذي أجراه البروفسور سامي سموحه من جامعة حيفا وتمّ نشر معطياته خلال الأسبوع الماضي على أنّ الأغلبية المطلقة (81%) من المواطنين العرب يخشون المسّ بحقوقهم في المواطنة بصورة بالغة وأنّ الغالبية تخشى من تنفيذ الترانسفير -الترحيل- بحقهم (63.6%) وتخشى من ضمّ المثلث إلى دولة فلسطين بخلاف رغبتهم (63.5%).

الأكثر إثارة للقلق هو أنّ أكثر من 80% من اليهود في إسرائيل يعتقدون أنّ المواطن العربي الذي يعرف نفسه بأنه عربي فلسطيني لا يمكنه أن يكون مخلصاً للدولة وقوانينها، ويذكر أنّ نسبة مشابهة ترى أنّ القرارات الخاصة بطابع الدولة وحدودها تتطلب أكثرية من اليهود دون الاكتفاء بأكثرية كافة المواطنين.

ويُستشف من استطلاع آخر أجراه معهد "داحف" لصالح المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية "مدار" في رام الله أنّ غالبية اليهود في إسرائيل تؤيد حضّ الدولة للمواطنين العرب على الهجرة. وطبقاً لنتائج الاستطلاع الذي جرى في أواسط شهر آذار الماضي فإن 42% من اليهود الإسرائيليين يوافقون على حضّ الدولة للعرب بالهجرة و17% يميلون إلى الموافقة وأن 40% فقط يعارضون ذلك أو يميلون إلى معارضته".

إنّ مراجعة هذه المعطيات تقضي بنا إلى الاستنتاج بأنّ هناك سيرورة من التطرف والعنصرية في صفوف المجتمع اليهودي إلى جانب الانتقاص من مكانة وأهمية مواطنة المواطنين العرب في نظر اليهود وبالتالي نجد أن المواطنين العرب يعيشون حالة من الخوف المستمر منذ أحداث أكتوبر في العام 2000.

يتعيّن على المتتورين من الجمهور اليهودي إطلاق صوتهم الصارخ ضدّ هذه التوجهات المتنامية التي من شأنها أن تقضي إلى اندلاع حرب أهلية أو مواجهة ضارية بين المجتمعين العربي واليهودي في البلاد. ويتوجّب على أيّ رئيس وزراء في إسرائيل أن يضع موضوع الجماهير العربية في طليعة سلم أولوياته وتنفيذ توصيات لجنة أور, كما عليه أن يبدي التزاماً بتحقيق المساواة بين المجموعتين القوميتين في البلاد. فضلاً عن ذلك فإنّه يتحتم على منظمات المجتمع المدني في البلاد أن تحرر الخطاب من الحصار المفروض عليه ما بين قيساريا وهرتسليا والعمل على الفور من أجل إرساء الخطاب المدني الذي يكون مشتركاً لعموم المواطنين وتضمين المواطنة معاني وأبعاداً جديدة. ولو كان في إسرائيل خطاب مدني راسخ وقوي لما وقفوا مكتوفي الأيدي ولم يحركوا ساكناً إزاء خطوات لبير من وحيال المعطيات الخطيرة التي تمّ استعراضها في هذه المقالة.

المحامي علي حيدر مدير عام مشارك في جمعية سيكوي, الجمعية لدعم المساواة المدنية